

8- قراءة في الخلاف التوجيهي لظاهرة الوقف بين سيبويه والرضي الاسترابادي

A reading in guideline dispute of the phenomenon of endowmen between Sibawayh and Al-Radi Al- Istrabadi

أ.م.د. ورود سعدون عبد

جامعة المثنى / كلية التربية الأساسية - قسم اللغة العربية

Assistant Prof. Warud Saedoun Abd

Arabic Language Department / Basic Education College

المخلص

يقدم البحث قراءة في الخلاف بين توجيهي سيبويه والرضي والاسترابادي للقضايا والمسائل الصوتية، وقد انحسرت دائرة البحث في باب الوقف، ووقع الخلاف التوجيهي بينهما في مسألتين الأولى: في إلحاق (هاء السكت) في لغة (ادعه) بكسر العين والأخرى في توجيهه ظاهرة التضعيف، وقد ساعد في توضيح هذه القراءة الاستعانة بنصوص سابقة لها في الأبواب ذاتها أو مما له علاقة بها فضلاً عن الاستعانة - كبيرة - بكتب صوتية قديمة وحديثة للخروج بتفسير - أقرب ما يكون - متناسباً مع الواقع الصوتي لها.
الكلمات المفتاحية: الخلاف التوجيهي، الوقف.

Abstract:

This research provides a reading into the controversy between the Sibuyeh directive Al RadiAl-Astrabadi (or guiding) In cases and voice issues. And the research has receded at the section of al Waqf. The steering dispute between them occurred on two issues:

First one: Append the letter (ha) On language of word (invite him > edaoh) by adding the fraction called (alkasrah) into the letter (aeen).

Second one: Directing it to the phenomenon of Weakness (The adhes). Previous texts have been used in the same sections or related to them, as well as the use of old and modern voice books, that to get an explanation as close as possible with it voice reality.

المقدمة

يعدُّ كتاب سيبويه (ت 180 هـ) جامعاً لعلوم العربية وفيه مادة علمية قيمة للدراسات اللغوية، وهذا ما دعا الدكتور حسن عون إلى القول: ((إننا نظلم الكتاب حينما نعتبره كتاباً في النحو، كما نظلم النحو نفسه حينما نفهمه بذلك المعنى الضيق الذي يتعارف عليه الناس في عصرنا. إن هذا الكتاب يضم إلى جانب النحو كل ما له صلة باللغة ففيه أبحاث في الأصوات وطبيعتها، وأبحاث في الصرف والاشتقاق والمعاني والبديع والأدب والنقد والرواية والسند والقراءة والتجويد وفقه اللغة والعروض))⁽¹⁾.

وكذا حال الشافية التي قيل عنها: بأنها مدونة صرفية مع أنها لا تخلو من مسائل لغوية متنوعة، ولعلّ السبب يرجع إلى أن التخصص في مجالات اللغة جاء تالياً لهذه المؤلفات وطبيعة اللغوي في التعامل مع الظواهر اللغوية ضمن مصنف واحد، وباب الوقف من الكتاب على سبيل المثال – على صغر حجمه – يعدّ فضاءً محتشداً بمختلف المسائل اللغوية – صوتية وصرفية ونحوية – ولعلّ السبب في ذلك أن سيبويه كان يرى أنّ هذه اللغة (العربية) تقوم على حكم ومقاصد ينبغي التماسها والتفتيش عنها، وهذه المقاربة للغة غير بعيدة عن امتداد أعرق منها في التعاطي مع مجمل ظواهر الوجود. هذه النظرة المتوارثة من فلاسفة الإغريق وروما والهند وفارس والعرب والمسلمين مفادها أنّ هذا الوجود تام كامل قائم على أحسن وجه وأنّ وراءه صانعاً حكيماً مُنزّهاً عن العبث واللغو، وليست وظيفتنا تجاهه إلا التماس الحكمة في خلقه وكيفية إنشائه، ويعرف الوقف بأنه: ((قطع الكلمة عمّا بعدها))⁽²⁾، ويقع بالإسكان والروم والإشمام والتضعيف والزيادة ... إلخ.

(1) أول كتاب في النحو العربية، د. حسن عون (بحث منشور: 39).

(2) شرح شافية ابن الحاجب، الرضي الاسترآبادي: 2 / 271.

ويهمنا في هذا الموضوع أنواع الوقف التي وقع فيها الخلاف التوجيهي بين سيبويه والرضي الاسترابادي (ت 686 هـ)، وقد شمل ذلك مسألتين في باب الوقف. المسألة الأولى: في الوقف بـ (هاء السكت)، وقد وقع الخلاف في إلحاق هاء السكت في اللغة التي حكيت عن أبي الخطاب الأخفش الأكبر (ت 177 هـ) في صيغة فعل الأمر المعتل الآخر ومثالها (ادْعِه)، وكان سبب هذا الخلاف هو أنّ تجاوراً بين صامتين قد أفضى إلى أن نجد تخييراً للتخلص من التقاء الساكنين بتحريك الساكن الثاني (اختيار سيبويه) وتحريك الساكن الأول (اختيار الرّضي الاسترابادي).

المسألة الأخرى: في الوقف بالروم والإشمام والتضعيف، فقد ذهب سيبويه – من جهة التبيين – إلى أن الروم أوكد من الإشمام

فهو أقوى في التنبيه على تحرك الحرف منه والتضعيف أشد توكيداً منهما. والرضي – فيما يخص قوة التبيين – يرى رأياً آخر فهو يتفق مع سيبويه من أن الروم أقوى في التنبيه على تحرك الحرف من الإشمام؛ لكنه لا يعدّ التضعيف أوكد منهما، وفي السياق نفسه وقفت عند تفسير سيبويه والرضي لظاهرة التضعيف ففي ضوء تحليل مقولتهما، تبين لي أن سيبويه ينظر لهذه الظاهرة من ناحية صرفية، فيرى أن الحرف المضعف هو عبارة عن حرفين، أمّا الرّضي فينظر لها من ناحية صوتية، فيرى أن الحرف المضعف عبارة عن حرف واحد أطيل زمن النطق به وهذا الرأي يتوافق مع الدراسات الصوتية الحديثة وخلص البحث بعد ذلك إلى جملة من النتائج التي توصلت إليها من قراءة هذين الكتابين مقتصرة على باب الوقف فيهما.

منهج الدراسة:

- ⊙ ذكر نصي الخلاف بعرض نص الكتاب أولاً يردفه نص شرح الشافية.
- ⊙ دراسة الأمثلة التي ذكرت فيهما وتفسير التغيرات التي حصلت فيها ممّا يُعيننا على تفسير الظواهر الصوتية.
- ⊙ الاستعانة ببعض الكتب الصوتية الحديثة في فهم هذه الظواهر.
- ⊙ يفرض مصطلح القراءة التعمق في النصوص المقروءة لفهم الأفكار والآراء وهذا ما يقودنا إلى النصوص السابقة لها لفهم الظواهر الصوتية وكيفية تكونها وحدثها.
- وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد (ص) وآله الأطهار.

المسألة الأولى: في الوقف بـ (هاء السكت) (*)

وتقع هذه المسألة في كتاب سيبويه في باب يحمل عنوان ((هذا باب ما تلحقه الهاء في الوقف لتحرك آخر الحرف))، قال سيبويه: ((وزعم أبو الخطاب أن ناساً من العرب يقولون ادِّعْهُ من دعوت، فيكسرون العين، كأنها لمّا كانت في موضع جزم توهموا أنها ساكنة، إذ كانت آخر شيء في الكلمة في موضع الجزم، فكسروا حيث كانت الدال ساكنة؛ لأنه لا يلتقي ساكنان، كما قالوا: رُدِّ يا فتى وهذه لغة رديئة، وإنما هو غلط كما قال زهير:

بدا لي أني لستُ مدرك ما مضى
ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً⁽³⁾

وقال الرّضي: ((وحكى أبو الخطاب عن ناس من العرب: ادِّعْهُ واغزه من دَعَوْتُ وَاغزوتُ، كأنهم سكتوا العين المتحركة بعد حذف اللام للوقف، توهماً منهم أنهم لم يحذفوا شيئاً للوقف كما قلنا في (لم أُبَلِّهْ) في الجزم، قال:

قالت سُلَيْمَى اشْتَرْنَا لَنَا دَقِيقاً

وقال الآخر في الجزم:

وَمَنْ يَنْقُ فَإِنَّ اللَّهَ مَعَهُ
ورزقُ اللهِ مُؤْتَابٌ وَغَادِ

ثم ألقوا (هاء السكت) لكون (العين) في تقدير الحركة، ثم كسروا أول الساكنين كما هو حقه على ما ذكرنا في ((لم أُبَلِّهْ))⁽⁴⁾. عند قراءة النص الأول لسبويه (النص المؤسّس) نلاحظ أنه يعرض لأداء قوم معينين، ولكنه لم يشافه هؤلاء القوم، وإنما يعتمد في ذلك على ما نقله عن أبي الخطاب (الأخفش الكبير)، فيقول: ((وزعم أبو الخطاب أن ناساً من العرب يقولون (ادِّعْهُ) من (دَعَوْتُ)، فيكسرون (العين) كأنها لمّا كانت في موضع جزم توهموا أنها ساكنة، إذ كانت آخر شيء في الكلمة في موضع الجزم)). والسؤال كيف حدثت هذه اللغة (ادِّعْهُ)؟

لتوضيح هذا الأداء سنقف عند البنية العميقة للفعل (ادِّعْهُ)، ويدفعنا هذا إلى الرجوع إلى كتاب سيبويه لمعرفة اللغات في صيغة فعل الأمر (ادِّعْ) الذي لحقته (هاء السكت)، إذ يظهر لنا ثلاثة خيارات لهذه الصيغة في لغات العرب:

(* الوقف ب (هاء) السكت من سمات اللهجات البدوية، ينظر: اللهجات في الكتاب لسبويه، رسالة ماجستير، صالحة راشد غنيم: 270.

(3) الكتاب: 160/4.

(4) شرح شافية ابن الحاجب: 299-298/2.

(أ) الخيار الأول: (ادْعُهُ) وهي اللغة الأكثر استعمالاً إذ حافظت وفيها محافظة على الصورة المثلى للوقف، وهي الوقف على ساكن، فضلاً عن وجود الدليل على الحرف المحذوف، وهي (الضمة) عوضاً عن (اللام المحذوفة) وهي حرف (الواو).

قال سيبويه في هذا الباب: ((هذا باب ما تلحقه الهاء في الوقف لتحرك آخر الحرف وذلك قولك في بنات البياء والواو التي البياء والواو فيهن (لامٌ) في حال الجزم: اَرْمِهْ، ولم يَغْزُرْ، واخْشَهْ، ولم يَقْضِهْ، ولم يَرِضَهْ، وذلك لأنهم كرهوا إذهاب اللامات والإسكان جميعاً. فلما كان ذلك إخلالاً بالحرف كرهوا أن يُسْكَنُوا المتحرك فهذا تبيان أنه قد حذف آخر هذه الحروف))⁽⁵⁾.

الأمثلة التي قدمها سيبويه هي كلمات (أفعال) معتلة اللام بالياء أو الواو أو الألف وهي: اَرْمِهْ، ولم يَغْزُرْ، واخْشَهْ، ولم يَقْضِهْ، ولم يَرِضَهْ. إن البنية العميقة لهذه الأفعال في الخطاب النحوي هي:

اَرْمِيْ ، ولم يَغْزُرُوْ ، واخْشَيْ ، ولم يَقْضِيْ ، ولم يَرِضِيْ
x x x x x

حذفت من هذه الأفعال اللامات في حالتها الجزم، وبناء الفعل للأمر وفاقاً للقاعدة الصرفية فيبقى آخر هذه الأفعال متحركاً بحركة تناسب الحرف المحذوف أي أن نبقى على دليل يدل على هذه اللامات المحذوفة.

وهذا ما نستشعره في قوله: ((وذلك لأنهم كرهوا إذهاب اللامات والإسكان جميعاً))، هنا إشارة إلى اللغة الأولى في هذه الأفعال وهي لغة الوقف على ساكن، وقوله: ((والإسكان)) فيها توجيهان للقراءة:

1- قراءة الفتح وتقديرها (كرهوا الإسكان) لو نظرنا إلى عنوان الباب، فإنها لا تتساقق معها.

2- قراءة الجر والتقدير (إذهاب اللامات والإسكان) أي: إذهاب الإسكان وهم يريدون المحافظة على اللغة العليا وهي لغة الوقف بالإسكان وهذه القراءة تتساقق مع عنوان الباب، إذ تسعى هذه اللغة العليا للإبقاء على الدليل ولذلك تحرك آخر هذه الأفعال التي حذف منها الحرف الأخير، والمحافظة على الصورة المثالية للوقف وهي (الوقف بالإسكان).

إذاً وجود اللاحقة يحقق هذه الغاية وهي علة حقيقية في هذا الباب، أما في الدرج فلا نحتاج لهذه الهاء؛ لأنه ليس هناك وقف في الكلام ولذلك قال سيبويه: ((وإنما كان السكون للوقف، فإذا لم تقف استغنيت عنها وتركتها))⁽⁶⁾.

(ب) أما الخيار الثاني (ادْعُ) فهي اللغة الأقل استعمالاً من الأولى ويذكرها سيبويه في قوله: ((وقد يقول بعض العرب: اَرْمُ في الوقف واغْرُ، واخْشُ. حدثنا بذلك عيسى بن عُمر ويونس وهذه اللغة أقل اللغتين، جعلوا آخر الكلمة حيث وصلوا إلى التكلم بها، بمنزلة الأواخر التي تُحرك ممّا لم يحذف منه شيء، لأن من كلامهم أن يشبهوا الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله في جميع ما هو فيه))⁽⁷⁾.

في هذا النص إشارة إلى اللغة الثانية في الوقف – وهي أقل من اللغة الأولى التي تمثل الصورة المثالية (النموذجية للوقف)، فصورة هذه اللغة في ضوء الأمثلة التي ذكرها سيبويه (اللغة الأقل) (اَرْمُ، اغْرُ، واخْشُ) (اللغة الثانية)، فعند مقاربتها مع اللغة الأولى (اَرْمِة، اغْرُة، اخْشَة) الذين ألقوا (الهاء) (اللغة الأولى) على لغة من ينتظر الحرف، أما الذين لم يلحقوا (الهاء) وأسكنوا الحرف الأخير (اللغة الثانية) فهم لا ينتظرون الحرف، وكلا اللغتين لها مصاديقها في المدونة النحوية، وهذه اللغة القليلة قيست على أساس ما تحرك أواخره ممّا لم يحذف منه شيء، فقوله: ((لأن من كلامهم أن يشبهوا الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله في جميع ما هو فيه))، هذه قاعدة أصولية تفعل فعلها (قياس الشبه)، وهو قياس فقهي يقوم على مسألة فكرية فحواها أن المشابهة غير تامة بين الشئيين، فهما وإن اشتركا في جانب، فإنهما يفترقان في جوانب أخرى، فهذه اللغة الأقل جعلت الأفعال التي تحركت في حالة بنائها للأمرية عوضاً عن اللام المحذوفة بمنزلة الأفعال التي لم يحذف منها شيء ووجه الشبه بين اللغتين أنها متحركة الأواخر ويوقف عليها بالسكون.

(ج) الخيار الثالث: (ادْعِ) تعاملوا معها أي (ادْع) عند بناء الأمر على وزن (أفْعَل)، فأصبحت صورة فعل الأمر (ادْعُ) فالتقى ساكنان (عند الوقف) وللتخلص من هذه العلة بالكسر أصبحت الصورة (ادْع) وهذه الكسرة ليست حركة دالة على حرف محذوف -على هذه اللغة- وإنما هي حركة التخلص من الساكنين ثم لحقه (الهاء)، فهذه اللغة التي ذكرها سيبويه تقوم على أساس (إسكان العين)، فالتقى ساكنان (العين الساكنة مع الدال الساكنة)، فكسرت (العين) وألحقت بها

(6) المصدر نفسه: 159/4.

(7) الكتاب: 159/4.

تشكل مقطع مزيد ولا توجد مشكلة في الأول لعدم توالي صامتتين في أوله فلا حاجة إلى همزة الوصل، ينقسم المزيد إلى طويل مغلق وقصير باجتلاب الفتحة.

← / ر - رُ / د - دُ / (10)

وفي ضوء ما تقدم، فلا مشاحة من تقديم توصيف لما حصل في بنية فعل الأمر (رُدَّ)

رُدَّ ← أرُدُّ ← أصلها (رَدَّ) ← يرُدُّ

(فعل الأمر) (فعلها الماضي) (فعلها المضارع)

فنقول (أرُدُّ) عند صياغة فعل الأمر على لغة أهل الحجاز، أما بنو تميم فلم يعتدوا بهذا الإسكان فنقلوا حركة (الدا) الأولى إلى (الراء) الساكنة.

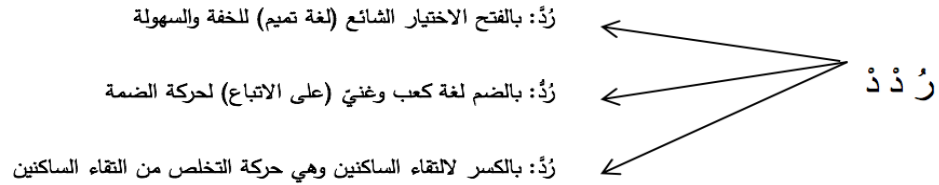


(أرُدُّ دُ) فصارت (أرُدُّ دُ) فالتقى ساكنان، وقد حذفت همزة الوصل، لانتفاء الحاجة إليها بعد تحرك (الراء)، فصارت صورة الفعل (رُدُّ دُ) وللتخلص من التقاء الساكنين وهما (عين ولام الكلمة

(دُ) قام التميميون بتحريك (اللام) تجنباً لالتقاء الساكنين⁽¹¹⁾، وللتخلص من صورة (رُدُّ دُ) يحرك الساكن الثاني (الدا) الثانية، ولنا فيها ثلاثة خيارات وفاقاً لمقولة البناء والإدغام:

(10) أبحاث في اصوات العربية، د. حسام سعيد النعيمي: 33 - 34.

(11) ينظر: لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة، د. غالب المطليبي: 115 - 116.



ولعل السبب في تحريك (الدا) الثانية هو أنّ (الدا) الأولى كانت متحركة في أصلها وهذا السكون هو عارض عليها فلو حركت وفقاً لقاعدة التقاء الساكنين بتحريك الساكن الأول لتعارض مع قاعدة الإعلال بالنقل لذلك حركت (الدا الثانية)⁽¹²⁾.

فلا جرم ((أنّ تجاوزاً بين صامتتين كان سبباً في ظهور (رُدُّ) على صورتها، بيد أنه تجاوز مختلف عمّا دار في خلد النحويين، وكان نتيجة لافتراض النقل أنه التجاور الذي يكون في أول الكلمة والذي يمتاز بأنه بين صامتتين الأول منهما ساكن والثاني متحرك ومن ثم يكون سبباً في مجيء (أ ر د د) على صورتها أيضاً))⁽¹³⁾.

يظهر لنا من هذا الوصف شيان: ((أحدهما إسقاط تصورات النحويين على هؤلاء الناطقين، فكأنهم يصدر عن هذه الأحكام التي ميّزت العارض من الأصيل: إسكاناً كان أم تحريكاً... والآخر نقل الحركة. نعم، قد يعذر النحويون حين نظروا إلى الحركة عرضاً أو ذليلاً للصامت، فهم في هذا يصدر عن موروث ساميّ مركز في بنية الثقافة التي من أظهر تجلياتها (الكتابة))⁽¹⁴⁾.

والمعروف أنّ الكتابات السامية الغربية التي انبثقت منها الخط العربي ((لا تعبر إلا عن الأصوات الصامتة))⁽¹⁵⁾. وقد كانت الكتابات العربية في بداياته لم تشر إلى الحركات بأية علامة، وذهب النحويون إلى أبعد من ذلك ((حين أحالوا الحركة إلى وسيلة يمكن استخدامها

(12) ينظر: تجاور الصوامت في العربية - قراءة أخرى: 47.

(13) المصدر نفسه: 47.

(14) المصدر نفسه: 46.

(15) فقه اللغات السامية، كارل بروكلمان: 35.

لرسم صورة تستدعي التغيير، فتكون تفسيراً لما آلت إليه بنية وتسويغاً لعدم مصاحبتها أصلاً يفترض أن تكون عليه. إن هذا يتضح في ما عرف في المدونة النحوية بـ (نقل الحركة) وفي (أ ر د) نقلت ضمة (الذال) إلى (الراء) للحصول على صورة لا مندوحة عن تغييرها، إذ التقى ساكنان⁽¹⁶⁾، ونعود إلى نص سيبويه فنلمح إشكالاً يدور حول هذه اللغة، إذ يقول فيها: (وهذه لغة رديئة، وإنما هو غلط)، فقد وصفها بالرداءة، وهذا يستوجب إقصاءً لهذه اللغة، فهناك معيار نحوي يحكم إليه ولا مجال لمعيار الذوق هنا وهو ليس معياراً ذوقياً. فلغة (ادع) و (رُد) قبيحة، الغاية من هذا الحكم صياغة وعي جمعي، فاستنطاق القوم هذا توجيه نحوي فمن جهة الغرض أنهم توهموا، والغلط والوهم شيء واحد⁽¹⁷⁾.

واستشهد سيبويه لمثل ذلك بهذا الشاهد الشعري:

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً

وقد ذكره في موضوعات وأبواب نحوية مختلفة من الكتاب⁽¹⁸⁾، ويرى بعض الباحثين أن سيبويه لا يقصد بالغلط (الخروج عن الصواب، أو ما يقابل الصواب في القول بل يقصد الخروج عن القياس، وتوهم شيء كان حقه أن يوجد)⁽¹⁹⁾. وهذا الشاهد الذي يحمل - فيما يحمل - من إشكاليات، فقد حمل النحويين العناية الكثير، فهو ينتمي إلى العصر الجاهلي، وهو داخل في مرحلة الاستشهاد. ويكمن الخطأ فيه على جر (سابق) بحرف جر معطوف على (مدرك) على التوهم.

إذاً، فاللغة التي ذكرها سيبويه في باب الوقف (ادع) تقوم على أساس إسكان (العين)، فالتقى ساكنان (العين) الساكنة مع (الذال) الساكنة فكسرت (العين) وألحقت بها (هاء) السكت، وقد وصف سيبويه هذه اللغة بأنها: (لغة رديئة، وإنما هو غلط)، فلم يرد سيبويه أن يقول بعدم فصاحة هؤلاء القوم بقدر ما أراد أن يعبر عن أن لغتهم هذه خارجة عن القياس الموجود في المدونة النحوية؛ لأنها قامت على أساس تحريك الثاني والمتعارف عليه في المدونة النحوية

(16) تجاور الصوامت في العربية قراءة أخرى: 46 - 47.

(17) ينظر: مصطلح التوهم في كتاب سيبويه، د. محمد عبد الله شحاته، (بحث منشور): 232، 248.

(18) ينظر: الكتاب: 1 / 65، 306، 2 / 155، 3 / 29، 4 / 51، 16 / 4.

(19) مصطلح التوهم في كتاب سيبويه: 224.

تحريك الأول عند التقاء الساكنين، لكن صيغة (ادْعَة) خرجت عن هذا القياس النحوي المتعارف عليه في المدونة النحوية، ومن مصاديق هذا الخروج المثال الذي ذكره سيبويه لهذه اللغة، وهو الفعل (رُدَّ)، وهو ما صرح به سيبويه في قوله: ((فكسروا حيث كانت الدال ساكنة؛ لأنه لا يلتقي ساكنان، كما قالوا: رُدَّ يا فتى)).

أما الرضي الاسترابادي فيرى أن (العين) ساكنة، وقد التقت مع (الهاء) الساكنة، فالتقى ساكنان ((العين مع الهاء)، واتفق ابن جني (ت 392 هـ) مع الرضي في تفسير كسر (ادْعَة)، فقال: (والقول في هذا عندي: إنه أسكن الزاي: فبقي (اعْزُ)، ثم أدخل (الهاء) للوقف على (الزاي) – وهي ساكنة – فالتقى ساكنان، فكسر (الزاي) لالتقائهما)⁽²⁰⁾.

وللتخلص من التقاء الساكنين حرّكت (العين) بالكسرة، وقد صرح الرضي بذلك، فقال: ((كأنهم سَكَّنُوا العين المتحركة بعد حذف اللام للوقف، توهماً منهم أنهم لم يحذفوا شيئاً للوقف. ثم ألحقوا (هاء) السكت؛ لكون (العين) في تقدير الحركة، ثم كسروا أول الساكنين))، ومن مصاديقه المثال الذي ذكره الرضي وهو الفعل المجزوم (لم أَبْلِهْ)، وقد قدّم ابن جني تفسيراً لأصل هذا الفعل، فقال⁽²¹⁾: (إن أصله (لم أبال) على ما ينبغي بحذف حرف العلة، فالبنية العميقة له هي:

(لم أبالي) فصار ← (لم أبال)،

ثم أدخلوا (الهاء) لبيان الحركة في الوقف فصار في التقدير (لم أبالِهْ)، ثم إنهم حذفوا الألف

لضرب من التخفيف ←

(لم أبالِهْ) فصار (لم أَبْلِهْ)

ويذكر ابن جني تفسيراً آخر أخذه عن أبي علي الفارسي (ت 377 هـ) يخرج بالمسألة من الواقع اللغوي الذي كان مراعيّاً في التفسير الأنف إلى ضروب من الألغاز التي قد تصل إلى نتيجة غير منطقية لما ذكر في كتاب سيبويه عن وظيفة (هاء السكت)، وهي أن (هاء) بيان الحركة قد تدخل على الساكن متحركاً في الأصل، يقول ابن جني: والذي تحصل لي عن أبي علي وقت القراءة ما أذكره لك قال أصله: لم أبال، ثم حذفت الحركة تخفيفاً، فسقطت الألف لالتقاء الساكنين

(20) المنصف، ابن جني: 2 / 233 – 234.

(21) ينظر: المنصف: 2 / 232 – 233.

فبقي (لم أبل)، ثم دخلت (الهاء) وهي ساكنة فانكسرت اللام لالتقاء الساكنين ولم ترد الألف وإن كانت اللام قد انكسرت؛ لأن حركة التقاء الساكنين غير معتد بها لأنها غير لازمة، أي حركة عارضة لالتقاء الساكنين.

وأرى أن تفسير أبي علي الفارسي هو الأنسب لبيان حقيقة لغة من قال (ادْعُه) في الوقف (بهاء السكت)، وخلاصة القول من كلا القولين أن إلحاق (الهاء) عند سيبويه لم يراع فيه أن (العين) في موضع تقدير الحركة، أما الرضي فيحتاج إلى مراعاة أنها في موضع تقدير حركة وذلك مرتبط بأن (هاء السكت) لا تلحق إلا المتحرك.

ويؤكد هذه الحقيقة ما ذكره كل من سيبويه والرضي، فمثال سيبويه (كما قالوا: رُدَّ يا فتى)، فليس هنا إلحاق للهاء، ومثال الرضي (كما قلنا في: لم أبله)، فهناك إلحاق للهاء. إن الاختلاف في وجهة النظر هذه يفرض بنا إلى توضيح فكرة الأساس لكلا التفسيرين، فكلاهما خاضع لمقولة التقاء الساكنين، إلا أن أساس النظرة يختلف بينهما، فسبويه يفسر لغة (ادْعُه) بالتخلص من التقاء الساكنين بتحريك الساكن الثاني (خروج عن القاعدة)، وهذا يتناسب مع وصف هذه اللغة بالرداءة لمخالفتها القياس الموجود في المدونة النحوية، على حين يكمن تفسير الرضي لهذه اللغة في التخلص من التقاء الساكنين بتحريك الساكن الأول (الإبقاء على القاعدة).

وهذا يمكننا من القول: إن تجاوزاً بين صامتين قد أفضى إلى أن نجد تخبيراً بين تحريك الساكن الثاني وتحريك الساكن الأول، ولا مندوحة في ذلك لأنه امتد إلى العربية الفصحى إذ نجد مصاديق ذلك في المدونة النحوية عندما تدعو الحاجة إليه.

وقد جاء ذلك في إطار إلحاق (هاء السكت) للحفاظ على الصورة المثالية للوقف (الوقوف على ساكن) استناداً للمقولة المشهورة ((الحروف التي يوقف عليها لا تكون إلا ساكنة، كما أن الحروف المبتدأ بها لا تكون إلا متحركة))⁽²²⁾.

المسألة الثانية: في الوقف بالروم والإشمام⁽²³⁾ والتضعيف⁽²⁴⁾.

(22) التكملة، أبو علي الفارسي: 204.

(2) لم ينسب الباحثون هاتين الظاهرتين (الروم والإشمام) إلى أي لهجة من لهجات العرب، ولعلّ السبب في ذلك أنهم نظروا إليهما على أنهما وسيلة تعليمية الغرض منها هدي الناشئين إلى معرفة حركة آخر الكلمة رغم الوقف عليها. ينظر: من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس: 311، اللهجات في

الكتاب لسبويه: 291.

(3) التضعيف ظاهرة تمييزية، ينظر: اللهجات في الكتاب لسبويه: 274.

قال سيبويه: ((وأما الذين راموا الحركة فقد دعاهم إلى ذلك الحرص على أن يخرجوها من حال إسكان على كل حال، وإن علموا أن حالها عندهم ليس كحال ما سكن على كل حال. وذلك أراد الذين أشموا؛ إلا أن هؤلاء أشدّ توكيداً، وأما الذين ضاعفوا فهم أشدّ توكيداً؛ أرادوا أن يجيئوا بحرف لا يكون الذي بعده إلا متحركاً؛ لأنه لا يلتقي ساكنان، فهؤلاء أشدّ مبالغة وأجمع؛ لأنك لو لم تشم ما كنت قد أعلمت أنها متحركة في غير الوقف))⁽²⁵⁾.

وقال الرضي: (اعلم أنّ المقصود بالروم والإشمام والتضعيف ثلاثتهما شيء واحد، وهو بيان أن الحرف الموقوف عليه كان متحركاً في الوصل بحركة إعرابية أو بنائية، فالذي أشمّ نبه عليه بهيئة الحركة، والذي رام نبه عليه بصويت ضعيف، فهو أقوى في التنبيه على تحرك الحرف من الإشمام، والذي ضعف فهو أقوى تبييناً لتحرك الحرف في الوصل ممّن رام، لأنه نبه عليه بالحرف، وذلك ببعض الحركة، وإنما قلنا إنّه نبه بتضعيف الحرف على كونه متحركاً في الوصل، لأنّ الحرف المضعف في الوصل لا يكون إلا متحركاً؛ إذ لا يجمع بين ساكنين، هذا ما قيل، والذي أرى أن الروم أشدّ تبييناً؛ لأنّ التضعيف يستدل به على مطلق الحركة، وبالروم على الحركة وخصوصها، وأيضاً فإن الروم الذي هو بعض الحركة أدل على الحركة من التضعيف الذي يلزم الحركة في حال دون حال أي في حال الوصل دون حال الوقف)⁽²⁶⁾.

أما الروم ((فصوت ضعيف كأنك تروم الحركة ولا تنمها وتختلسها اختلاصاً وذلك مما يدركه الأعمى والبصير لأنّ فيه صوتاً يكاد الحرف يكون به متحركاً، ألا تراك تفصل فيه بين المذكر والمؤنث في أنت وأنت، فلولا أن هناك صوتاً لما فصلت بين المذكر والمؤنث))⁽²⁷⁾، فيكون حالة وسطاً بين الحركة والسكون.

والإشمام هو أن تضم شفتيك بعد الإسكان وتهيئتها للفظ بالرفع أو الضم من غير تصويت ضمّاً يراه المخاطب دون الأعمى؛ ولذلك لا يدركه الأعمى، فهو لرؤية العين لا غير، ولا يكون الإشمام في الجر والنصب⁽²⁸⁾.

(25) الكتاب: 4 / 168.

(26) شرح شافية ابن الحاجب: 2 / 314-315.

(27) شرح المفصل، أبو يعيش: 9 / 67.

(28) ينظر: المصدر نفسه: 9 / 67.

وأما التضعيف فهو ((أن تضاعف الحرف الموقوف عليه بأن تزيد عليه حرفاً فيلزم الإدغام نحو: هذا خالد، وهذا فرج، وهذا التضعيف إنما هو من زيادات الوقف، فإذا وصلت وجب تحريكه، وسقطت هذه الزيادة))⁽²⁹⁾.

- هذا فيما يتعلق بتوضيح هذه المفاهيم الثلاثة

أما من جهة التبيين، فقد كان لكل من سيبويه والرضي تصور لأنواع الوقف الثلاثة، وتستوقفنا - هنا - مقولة سيبويه: (وأما الذين راموا.. وأما الذين أشموا .. وأما الذين ضاعفوا...)، تثير هذه الأدعاء إشكاليات؛ لأنها عكست أداء قوم. إنه لجماعة بشرية ليست قليلة، وهي تعود لوضاع حكيم، وهذا رد لمن رأى أنها وسيلة تعليمية، والإشكال الآخر في ظاهرة الروم كمية الحركة المحذوفة، وكمية الحركة المتبقية، ما الذي يسقط من الحركة؟ وماذا يبقى؟ هي حركة مهمة.

ذهب سيبويه في كتابه إلى أن الروم أوكد من الإشمام، فهو أقوى في التنبيه على تحرك الحرف منه والتضعيف أشد توكيداً منهما (الروم والإشمام)، وأقوى تبييناً؛ لأنه نبه عليه بالحرف، والروم والإشمام يتبينان بإشارة وحركة ضعيفة.

أما الرضي - فيما يخص قوة التبيين - فيرى رأياً آخر فيمضي مع سيبويه فيما ذهب إليه من أن الروم أقوى في التنبيه على الحركة من الإشمام لكنه لا يعد الروم ((أشد تبييناً، لأن التضعيف يستدل به على مطلق الحركة وخصوصها، وأيضاً فإن الروم الذي هو بعض الحركة أدل على الحركة من التضعيف الذي يلزم الحركة في حال دون حال، أي في حال الوصل دون حال الوقف)).

ويستوقفنا - أيضاً - في هذه المسألة رأيهما في النظر لظاهرة التضعيف (الإدغام) ونذكر في هذا المقام أمثلة الكتاب للتحليل يقول سيبويه: (وأما التضعيف فقولك: هذا خالد^ش وهو يجعل^ش، وهذا فرج^ش حدثنا بذلك الخليل عن العرب)⁽³⁰⁾.

فلنأخذ كلمة (خالد^ش)، فقد جاء فيها سكون عارض للوقف ويتطلب ذلك منا الرجوع إلى الكتاب لتفسير هذا التضعيف، قال سيبويه: ((وأما الذين ضاعفوا فهم أشد توكيداً، أرادوا أن يجيئوا بحرف لا يكون الذي بعده إلا متحركاً؛ لأنه لا يلتقي ساكنان)).

(29) المصدر نفسه: 9 / 67.

(30) الكتاب: 4 / 169.

فهذا الكلام يعيننا على تقديم توصيف لرأي سيبويه في ظاهرة التضعيف، فأصل (خالد^ش) على رأي سيبويه **خالد ذ** (سكون عارض بسبب الوقف) التقي ساكنان الدال الأولى (ساكنة) مع الدال الثانية وهي متحركة وقد أسكنت للوقف.

فهو يرى أن التضعيف هو عبارة عن الإتيان بحرفين، فقال: ((أرادوا أن يجيئوا بحرف لا يكون الذي بعده إلا متحركاً؛ لأنه لا يلتقي ساكنان)).

ثم يعبرون عما يحدث بعد ذلك بدخول الأول في الآخر حتى يصيرا في موضع واحد، هذه الصورة التي ذكرها سيبويه تحمل الحركة بالقوة، وهذا له ارتباط بتكوين الصوت المدغم عنده. وهذا ما خالفه الرضي فيه ورأى رأياً غير ذلك، إذ يقول في باب الإدغام: ((والذي أرى أنه ليس الإدغام الإتيان بحرفين، بل هو الإتيان بحرف واحد مع اعتماد على مخرجه القوي: سواء كان ذلك الحرف متحركاً نحو: يمدُّ زيد، أو ساكناً نحو: يمدُّ، وفقاً))⁽³¹⁾.

فالتضعيف عند الرضي عبارة عن حرف واحد وهو ما نجده في تضاعيف آراء بعض اللغويين القدامى، فهذا ابن هشام الأنصاري (ت 761 هـ) لا يختلف عما ذهب إليه الرضي، إذ يقول في تعريف الإدغام: ((ومعنى الإدغام هو أن يلتقي حرفان من جنس واحد فتسكن الأول منهما وتدغمه في الثاني أي تدخله فيه فيصير حرفاً واحداً مشدداً ينبو اللسان عنه نبوة واحدة))⁽³²⁾.

كما نجد له أصداء في آراء المحدثين ومنهم فندريس، فقد رأى أن الحرف الصامت المضعف أو الساكن المضعف ليس سوى حرف واحد طويل ينطق بقوة أشدَّ مما هي عليه في حالة القصير ف (مجموعة مثل (أتا atta) تتميز عن المجموعة (أتا ata) بوجود مسافة بين الحبس والانفجار يمكن للأذن أن تقدرها ومن الخطأ أن يقال بأنه يوجد ساكنان في (atta) وساكن واحد في (ata)، فالعناصر المحصورة بين الحركتين في كلتا المجموعتين واحدة: عنصر انحباسي يتبعه عنصر انفجاري، ولكن بينما نجد العنصر الانحباسي في (ata) يتبعه العنصر الانفجاري مباشرة، نجده في (atta) ينفصل عنه بإمساك يطيل مدى الإغلاق)⁽³³⁾.

كذلك نجد (جان كانتنيو) في بعض أقواله يذهب إلى ما ذهب إليه فندريس، فيقول: ((إن التشديد لا يغير من طبيعة الحروف الخاصة، بل يطيل من مداها فقط))⁽³⁴⁾.

(31) شرح شافية ابن الحاجب: 235 / 3.

(32) شرح جمل الزجاجي، ابن هشام الأنصاري: 449.

(33) اللغة، فندريس: 49، ينظر: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، قسام النعيمي: 342.

(34) دروس في علم أصوات العربية، جان كاتشنيو: 39.

وفي ضوء مقولة الإدغام عند سيبويه والرضي) يمكن أن نخلص أن سيبويه ينظر لهذه الظاهرة نظرة صرفية ((أي من حيث جواز تقسيمه إلى صامتين قصيرين، قلنا: إنه صامت مكرر، كما يحدث عندما تنقسم الحركة الطويلة إلى حركتين قصيرتين))⁽³⁵⁾.

أما الرضي فينظر لها نظرة صوتية محضة تتمثل في ((طبيعة العملية النطقية للصوت المضعف، أي: إنه (صامت طويل، يشبه الحركة الطويلة التي تساوي ضعف الحركة القصيرة))⁽³⁶⁾.

أي إن: / أ / = / - - /

/ و / = / - - /

/ ي / = / - - /

نتائج البحث

في نهاية المطاف من هذه القراءة لا بُدّ من الوقوف على أهم النتائج التي توصلت إليها ويمكن إجمالها بما يأتي:

- 1- وجدت أن سيبويه والرضي يركزان على المثال التوضيحي الذي يساعد على الفهم والتمثيل بعيداً عن الإغراق في تفاصيل كثيرة مما يؤدي إلى صعوبة الفهم والتفسير.
- 2- لقد فُطِنَ في ثنايا البحث أن اختلاف اللهجات وظواهرها الصوتية كان له أثر كبير في اختلاف التفسيرات الصوتية؛ إذ ألقى بظلاله على توجهات وأفكار كل من (سيبويه والرضي)، فلكل لهجة خصائصها الصوتية والصرفية والنحوية التي تخالف الأخرى، وإن كانت تقع ضمن الإطار العام لخصائص العربية.

(35) المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، د. عبد الصبور شاهين: 207.

(36) المصدر نفسه: 207.

- 3- اختلاف نظرة سيبويه في التعامل مع الظاهرة الصوتية عن نظرة الرّضي الذي ينظر لها من ناحية صوتية خالصة، أما سيبويه فينظر لها نظرة شمولية فيدخل معها علوم العربية الأخرى كالنحو والصرف ومن مصاديق ذلك ما وجدناه في ظاهرة الوقف.
- 4- عكست حالات الوقف التي نوقشت في ثنايا البحث أداءات لغوية وقعت فعلياً وليست متخيلة من قبل اللغويين، وقد خضعت لقوانين صوتية؛ لكن اختلافات التوجيهات في تفسيرها هو الذي أعطى قيمة لهذا البحث.

المصادر والمراجع

- أبحاث في أصوات العربية، د. حسام سعيد النعيمي، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، آفاق عربية، بغداد - العراق، 1998م.
- تجاور الصوامت في العربية، قراءة أخرى، د. جواد كاظم عناد، ط1، دار تموز للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق - سوريا، 2011م.
- التكملة، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي (ت 377هـ)، تح: كاظم بحر مرجان، ط2، عالم الكتاب، بيروت، لبنان، 1431 هـ / 2010م.
- الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، د. حسام سعيد النعيمي، د. ط، دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، 1980م.
- دروس في علم أصوات العربية، جان كانشنوي، ترجمة: صالح القرمادي، الجامعة التونسية، 1966م.
- شرح جمل الزجاجي، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري، (ت 761 هـ)، تح: د. علي محسن عيسى مال الله، ط1، دار الكتب، بيروت - لبنان، 1405 هـ / 1985م.
- شرح شافية ابن الحاجب، الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاسترابادي (ت 686 هـ)، تح: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محي الدين عبد الحميد، د. ط، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1402 هـ / 1982م.
- شرح المفصل، موفق الدين بن علي بن يعيش النحوي (ت 643 هـ)، د. ط، الطباعة المنيرية.

- فقه اللغات السامية، كارل بروكلمان، ترجمة: د. رمضان عبد التواب، د. ط.، منشورات جامعة الرياض، المملكة العربية السعودية، 1397 هـ / 1977م.
- الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 180 هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، ط3، عالم الكتب، 1406 هـ / 1983م.
- اللغة، فندريس، ترجمة: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، تقديم فاطمة خليل، د. ط.، المركز القومي للترجمة، القاهرة - مصر، 2014م.
- لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة، د. غالب فاضل المطلبي، د. ط.، دار الحرية للطباعة، بغداد - العراق، 1398 هـ / 1978م.
- من اسرار اللغة، إبراهيم أنيس، ط3، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة - مصر، 1966م.
- المنصف، أبو الفتح عثمان بن جني النحوي (ت 392 هـ)، تح: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط1، إدارة أحياء التراث القديم، 1954م.
- المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، د. عبد الصبور شاهين، د. ط.، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، 1400 هـ / 1980م.
- البحوث والدراسات
- أول كتاب في نحو العربية، د. حسن عون، مجلة كلية الآداب، مجلد 11، الإسكندرية - مصر، 1957م.
- اللهجات في الكتاب لسيبويه أصواتاً وبنية (رسالة ماجستير)، صالحة راشد غنيم آل غنيم، جامعة أم القرى، 1402 هـ / 1403م.
- مصطلح التوهم في كتاب سيبويه، د. محمد عبد الوهاب شحاته، مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، ع (14)، 2020م.